أثر الصادرات على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية لحالة الجزائر

د.بلحنافي أمينة – جامعة معسكر

د.مختاري فيصل – جامعة معسكر

تاريخ الارسال: 2017/06/22

تاريخ النشر: أفريل 2019

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات بعلى النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة مشاكل التصدير في الجزائر والاستراتجيات المنتهجة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ودراسة السببية بين الصادرات خارج المحروقات(صادرات السلع والخدمات و صادرات الصناعية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و،الدراسة كانت بالاعتماد على اختبار سببية جرا نجر ،النتائج المتوصل إليها بينت عدم وجود سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وهذه النتائج راجعة بشكل أساسي لاعتماد الجزائر على البترول كركيزة لتصدير و ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية رغم الاستراتجيات المنتهجة ،هذا ما يعني أن إستراتجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل.

الكلمات المفتاحية : الصادرات، المحروقات ، النمو الاقتصادي ،.

مقدمة:

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها إذ يعتبر هذا الأخير من بين مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره. ولا يعتبر نموا اقتصاديا حقيقيا إلا إذا كان مستمرا ولن يتم ذلك إلا بإشراك جميع القطاعات " الصناعية و الفلاحية والتجارية والخدماتية وغيرها كل حسب أهميته. والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير تحضا بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، حيث أكدا العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج. من هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير .

والجزائر كباقي الدول تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من انخفاض إيرادات الدولة و زيادة عبء المديونية الخارجية.كل هذا أرغم الدولة على إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج المحروقات وتبني سياسات واستراتجيات تطمح من خلالها إلى توسيع دائرة التصدير من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و هذه الدراسة تصب في هذا الموضوع حيث تهدف إلى معرفة مدى تأثير الصادرات بأنواعها على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة الصادرات خارج الحر وقات (صادرات الصناعية وصادرات السلع والخدمات) و ضرورة تغيير الجزائر لاستراتجياتها في التصدير والابتعاد وتحديد طبيعة العلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر وهو الشيء الذي أعطى بعض الأهمية لدراسة الموضوع وخصوصا من الناحية القياسية.

بناء على ماسبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية التالية لهذه المداخلة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

البحث يعطي صورة قياسية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2012 بناءا على الأدوات والأساليب الإحصائية مستخدمين بذلك اختبار السببية لجرا نجر ونموذج الانحدار الخطي البسيط.

وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي

المحور الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر ومبررات التحول إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات

المحور الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر.من 1970-2012

أولا: التأصيل النظري للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي

يشمل الفكر الاقتصادي –قديماً وحديثاً– على عديد من الآراء، التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة، بين مقومات النمو، ومحدداته الرئيسة؛ إذ لم تقتصر العلاقة بين الصادرات، النمو الاقتصادي على العصر الحديث، الذي شهد تجارب ناجحة نظرياً، وتطبيقياً، بل حفل التاريخ الاقتصادي بآراء مفكرين اقتصاديين عدة، أعطوا الصادرات مكانتها المرموقة المستحقة، كركن أساسي في رحلة النمو الاقتصادي ،فالتجاريين كان هدفهم زيادة ثروة الدولة وذلك عن طريق زيادة رصيدها من الذهب والفضة والسياسة التي كانت متبعة هي زيادة هي ضرورة تكوين فائض ايجابي في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات على الواردات وفرض قيود على التجارة الخارجية من هنا تبدو أهمية تشجيع الصادرات عند التجاريين ، وضروراتها، بما يسمح بتدفق المعدن النفيس إلى الدولة. بالتالي نموذج التجارة الخارجية حسب التجاريين كان بالصيغة التالية:

$$C_{ex} = F(G.S)$$ [1]

حيث أن: C_{ex} :يرمز للتجارة الخارجية. G :يرمز للذهب. S :يرمز للفضة.

لكن هذه الأفكار تراجعت مع ظهور عدد من المفكرين أمثال ادم سميث ،دافيد ريكاردو،جون ستيوارت ميل الذين قدموا مايعرف بالنظرية التقليدية "الفكر الكلاسيكي"حيث اعتمدت أفكارهم على مبدأ ا التوازن التلقائي و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، "بالتالي حرية التجارة الخارجية التي اعتبروها وسيلة لزيادة الثروة لجميع الأطراف والثروة في نظر الكلاسيك هي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة بالتالي يختلفون عن التجاريين الذين كانت قضيتهم الأساسية كيف تقتطع الدولة لنفسها حصة اكبر من الثروة العالمية من خلال التجارة الخارجية."[2]

بالتالي أفكار المدرسة الكلاسيكية أكدت على دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وتحقيق الغلة المتزايدة، وتحريك الاستثمار، على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة، لاستخدامات الموارد المحلية، إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار، في

[1] دومنيك سلفادور، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص5.

[2] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الكر الاقتصادي ،دار الشروق، الطبعة الأولى ،1990،ص62

إنتاج السلع التصديرية.[3] اما كينز أعطى أهمية كبيرة لصادرات حيث اعتبرها احد مكونات الدخل القومي ظهر ذلك في صياغته لدالة الطلب الفعال التي هي كالتالي $Y=C+I+G+X-M$ كما ابرز كينز أيضا الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات، والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الصادرات .حيث يتحدد مضاعف الصادرات بنسبة الزيادة في الدخل الوطني إلى الزيادة في الطلب على صادرات فزيادة الصادرات في التدفق الدائري للدخل الوطني يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني بمضاعف معين للزيادة الأصلية في الصادرات[4]. لكن في الكر الاقتصادي الحديث اختلفت أراء المعاصرين في دور الصادرات حيث يرى "Marx" استحالة قيام التجارة الخارجية في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي،وما تقوم به من استغلال ونهب لثورات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل الفقر، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق[5]. إما "Myrdal" فانه يرى إن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة، لكونها تمتلك صناعة قوية وتكنولوجيات حديثة متطورة لا تتوفر عليها الدول النامية، فالتجارة حسبه في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين. ويضيف أيضا أن صادرات الدول النامية المعتمدة في غالب الأحيان على مواد خام و أولية .[6].اما العصر الحديث فشهد عدة الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وضحنا بعض منها في الجدول التالي:

الجدول رقم 1:نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات

[3] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع وتحديات، مجلة الباحث ،عدد 2002/01 ص 7

[4] خالد بن جلول ،اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية 1970-2006،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد كمي ،جامعة معسكر،2009/2008،ص 99

[5] محمود حسين وجدي، ،نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية ،دار الجامعات المصرية ،مصر ، 1973، ص87.

[6] عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية :دراسة تحليلية، قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد (27) 1426 هـ /2005 م، ص 32 (www.drabid.net/paper2.pdf)

صاحب الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج المتغيرات المستخدمة	النتائج المتوصلة إليها
R- Emery 1967	50 دولة 1953 -1963	العلاقة بين معدل نمو الصادرات ونمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	ارتباط قوي وعلاقة متبادلة بين نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي ومعدل نمو الصادرات غير أن الصادرات هي العامل الأساسي على تشجيع النمو الاقتصادي
Maizels 1968	16 دولة 1954-1962	العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات.	علاقة قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي $\mathbf{Y= a +0.55}$ $\mathbf{r^2=0.47}$
Lee, 1971)	67 دولة نامية 1961-1966	اثر الصادرات على المدخرات من خلال الدالة: $\mathbf{S = a + b\ (Y - X)+ c(X)}$ X تمثل عوا الصادرات. Y تمثل إجمالي الناتج القومي S تمثل الادخار	عوائد الصادرات تساهم بشكل كبير في مستوى الادخار و وجد أن معامل عوائد الصادرات $\boldsymbol{(X)}$ أعلى بكثير من معامل إجمالي الناتج القومي $\boldsymbol{(Y-X)}$
Stein 1972	20 دولة 1961-1966	العلاقة بين الصادرات و الواردات والنمو الاقتصادي	علاقة قوية ومعنوية إحصائيا بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي. الارتباط بين نمو الواردات والنمو الاقتصادي اكبر منا لارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
Michaely 1977	41 دولة 1955 -1973	العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج القومي و معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة	معامل الإرتباط بين هذين المتغيرين يساوي (0.38 .وهو معنوي عند مستو %. 1
Balassa 1978	11 دولة 1960-1966 1967-1973	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي	فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي
Balassa 1981	43 دولة نامية الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية بعد 1973	العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي مع اخذ بعين الاعتبار التغيرات في نسب الادخار الأجنبي والمحلي.	الدول النامية القائمة على تنمية صادراتها و التي طبقت سياسة التوجه للخارج حققت معدلات نمو مرتفعة واستطاعت التغلب على الأزمة.

Jung and Marshall	37 دولة 1981-1950	السببية بين نمو الصادرات – معدل نمو الناتج القومي	4 دول فقط تحققت عندها الصادرات تسبب النمو الاقتصادي.النتيجة النهائية المستخلصة هي سياسة تشجيع الصادرات لا تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.
Tyler 1981	55 دولة نامية 1977-1960	قياس معامل الارتباط بين: نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمارونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية من خلال دالة الإنتاج	كلا من التكوين الرأسمالي والصادرات لها دور فعال في نمو الناتج المحلي. أن الصادرات الصناعية تقوم بدور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي.
Feeder 1983	31 دولة 1973-1964	العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو الصادرات	تأثير واضح لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي .
عابد بن عابد العبدلي	21 دولة اسلامية 2001-1960	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومتغير الصادرات EXP والاستثمارINVS	بينت النتائج معنوية الصادرات والاستثمار كمتغيرين تفسيرين للنمو الاقتصادي، إلا أن الأهمية النسبية للصادرات جاءت بعد اثر متغير الاستثمار على النمو. الاقتصادي **GDPit = 97988296+ 0.303 EXPit + 3.388 INVSit** **t = (13.898) (3.047)** **(29.152) R^2 = 0.84**

المصدر:من إعداد الباحثين

ثانيا :استراتجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

I. تطور الصادرات في الجزائر من 1970 إلى 2012

أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات طوال فترة الدراسة بأكثر من % 95من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في فترة1970و2012 مابين 70.23% و98.02 و% ، ولقد مثلت سنة 1970 أدنى حصيلة لها وذلك ب70.23 %بينما سجلت أعلى حصيلة سنة2005 وذلك بنسبة 98.02 %من إجمالي الصادرات،وهذه الاختلافات في نسبة الصادرات النفطية خلال مرحلة الدراسة راجع إلى تذبذب أسعار البترول بين الارتفاع والانخفاض، في حين أن الصادرات غير النفطية سجلت تذبذبات خلال فترة الدراسة و لم

تتعدى نسبة 40% خلال طول مرحلة الدراسة كما يتبين من الجدول أن الصادرات الصناعية لم تتعدى نسبتها 3% حتى انه خلال مرحلة من 1973 إلى 1982 سجلت تسب اقل من 1 % وبالتالي يتضح لنا أن مجمل الصادرات غير نفطية هي غير صناعية في الأصل.والرسم البياني التالي يبين تطور حصيلة الصادرات النفطية والغير النفطية خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم 01:تطور الصادرات النفطية وغير نفطية في الجزائر خلال الفترة (1970–2012)

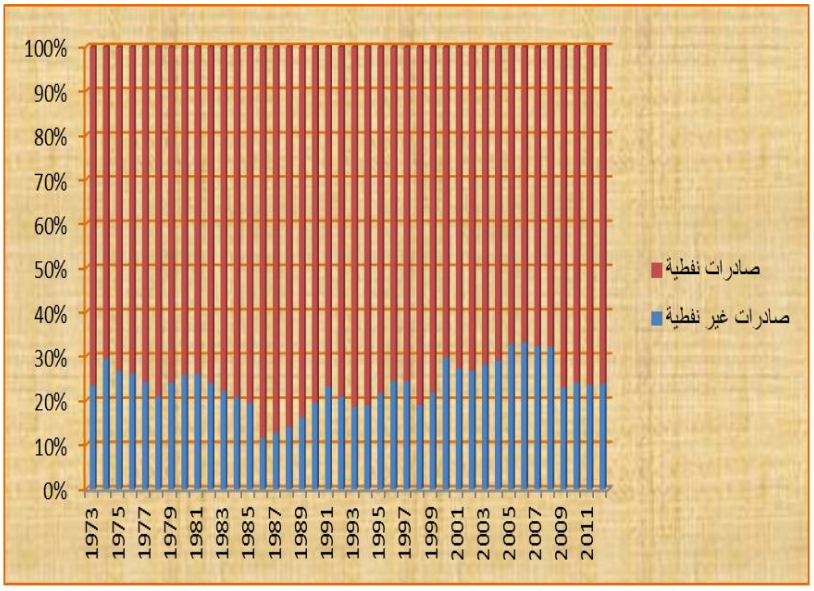

المصدر:من إعداد الباحثين باستخدامExcel

II. استراتجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

نتيجة لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات فإنه مع التذبذبات والأزمات التي يعرفها هذا القطاع خاصة بعد صدمة 1986 أصبح لزاما على الجزائر الاهتمام بترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع، ومن بين هذه الإجراءات:

1– تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وما نتج عنها من انخفاض إيرادات الدولة و زيادة عبء المديونية الخارجية و كذا ضغط المنظمات الدولية،عمدت الجزائر إلى تبني تحرير التجارة الخارجية ،حيث تمت هذه العملية من خلال خلال مراحل هي :

أ .مرحلة التحرير الخالي من القيود:

أقر مرسوم 1991 الحرية الكاملة في التجارة الخارجية دون التميز بين متعامل من القطاع العام أو القطاع الخاص شرط أن يكون المعني بهذه المعاملات مسجل في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة، وأصبحت البنوك تعمل على توفير التمويل الخارجي، وفي هذه الحالة كان للمؤسسات الخاصة والعامة أن تقوم بالتصدير من غير أي قيود تفرض عليها.

ب . مرحلة التحرير التام:

تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي المديونية الخارجية ، عجز الميزانية، التضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية[7].حيث في 1994 تم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي نص على تطوير القطاع الخاص والتقليص من تدخل الدولة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة. وفرض هذا الأخير على الجزائر تحرير اقتصادها وذلك من خلال خصخصة مؤسساتها وتنمية السوق الداخلية برؤوس الأموال الداخلية، وإصلاح النظام الضريبي وتحسين المحيط الاستثماري للمتعاملين المحليين والأجانب وتحرير التجارة الخارجية.

2- تخفيض قيمة العملة

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة كان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقة الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة.

3- الإصلاحات الجمركية:[8]

[7] فيصل بحلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد11،سنة 2012،ص3.

[8] إبراهيم بلقلة ، آليات تنويع وتنمية الصادرات الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،2009/2008،ص168

لقد عرف النظام الجمركي ابتداء من صدور قانون النقد والقرض تعديلات هامة في أحكامه، حيث عرفت التعريفة الجمركية الجزائرية إدخال تعديلات تدريجية تتلاءم و الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة و التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى .ومن أجل تشجيع الصادرات من غير المحروقات فقد استحدثت تقنيات جمركية تمثلت في بذل مجهود في وضع معايير لمدونة تعريفية من شأنها أن تسمح بتسهيل الدخول في المبادلات الدولية وذلك من خلال انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف البضائع و ترميزها سنة 1991والذي تم إعداده في إطار المنظمة العالمية للجمارك.

4- الإصلاحات الضريبية

لقد جاء إصلاح النظام الضريبي كنتيجة ضرورية لتفادي مختلف السلبيات التي ميزت النظام الضريبي السابق، إلى جانب التطورات التي عرفتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى نظام اقتصاد السوق،بدأ في تنفيذ هذا الإصلاح في بداية 1992 حيث تم إلغاء الضرائب القديمة وتم إنشاء ضرائب جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة ، والضريبة على أرباح الشركات.

5- الإطار المؤسساتي لتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

أنشئت السلطات العمومية بغية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات جملة من المؤسسات والتي من أهدافها خلق حركة وحيوية لقطاع التصدير خارج المحروقات، سواء في مجال التمويل أو التأمين والتسويق مثل الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)،الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)،الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) ، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX).

6- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات،وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وذلك لقدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها .لذلك فقد قامت السلطات العمومية بعدة مجهودات، تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتجاتها، بغية مساهمتها في تنويع الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

III. مشاكل التصدير في الجزائر:

ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة والاستراتجيات المطبقة التي رأيناها في العنصر السابق لمحاولة الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أنه مازلت تلاحقها بعض العراقيل والمشاكل التي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1. المشاكل على المستوى الجزئي

- عدم تبنى المسئولين والأفراد منهجا واضح المعالم تجاه تحقيق أهداف ترقية التصدير والتطبيق العشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.
- عدم توفر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة مما أحبط محاولة الابتكار والإبداع لدى العمال، وعدم تمكنهم من إنتاج منتوج يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.
- ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية وهذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية، والتي لم تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي والممارسات التي تمارسها المنظمة العالمية للتجارة.
- عدم كفاءة هياكل المؤسسة التي تتكلف بعملية التصدير وغيابها في بعض المؤسسات.
- غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة التي تركز على جانب التصدير.

2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- وجود تشابك كبير بين الأسواق الوطنية والخارجية مما أدى إلى غياب إستراتيجية واضحة للتصدير .
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم الشديد للاستيراد، بسبب ارتفاع الربح وسرعته وتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين مما يعجل من انسحابهم من السوق الأجنبية، وعدم قدرتهم على المنافسة.

- ضعف ميزانية البحث والتطوير وعدم الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا حال دون إيجاد منتوج قادر على المنافسة الأجنبية.
- عدم توافق المنتجات الوطنية المعدة للتصدير مع معايير الجودة العالمية وارتفاع تكاليفها.

3. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي[9]:

- التداخل في المهام الموكلة بين الهيئات المكلفة بترقية الصادرات مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، مما أدى إلى صعوبة تقيم الوضعية وتحقيق الأهداف المسطرة وعدم تمكنهم من توفير شبكة معلومات وطنية توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، حيث أن هذا النقص يقلل من فرصة المؤسسة المهتمة بالتصدير من استغلال الفرص بالأسواق الخارجية.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات . الارتفاع الكبير لتكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدي المخصصة لذلك، حيث أن ارتفاع تكاليف النقل سوف يترتب عليه ارتفاع التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح.
- صعوبة الحصول على المعلومات عن الأسواق الأجنبية نظرا لعدم الاهتمام بالتسويق الدولي ونقص الخبرة بالدراسات التسويقية.
- عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة حيث أن قياسها يعتبر أساسيا في سياسة التجارة الخارجية لآي دولة، ومعرفة هذه القدرة تمكن المؤسسة من تحديد مواردها المالية ومعرفة الأسواق الخارجية، واختيار المنتجات وتحليل وتكيف القدرة الإنتاجية وتقيم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية.

[9] مصطفى بن ساحة ،اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية ،جامعة غرداية ،2011/2010،ص75

ثالثا: الدراسة السببية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

اعتمدنا في هذه الدراسة على معطيات الجدول رقم2 لكن مع ترميز للمتغيرات لتسهيل عملية الدراسة والترميز كالتالي:

الجدول رقم 02: متغيرات الدراسة والترميز

الرمز	المتغير
Y	نمو الناتج المحلي الاجمالي
X1	صادرات السلع والخدمات(% من إجمالي الناتج المحلي)
X2	صادرات المحروقات(% من إجمالي الناتج المحلي)
X3	الصادرات الصناعية(% من إجمالي الناتج المحلي)

I. اختبار استقرارية السلاسل

من اجل اختبار سكون السلاسل الزمنية Stationary تم استخدام اختبار ديكي فولر المطوّر Augmented Dickey-Fuller واختصاره ADF ويعتمد هذا الاختبار على إحصائية t لمعامل معادلة الانحدار الذاتي من اجل اختبار الفرضية التالية:

$\mathbf{H_0}$السلسلة تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة غيرالمستقرة)،

$\mathbf{H_1}$ السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة)

اعتمدنا على النموذج الثالث لديكي فولر،الاختبار في ظل وجود المقطع (الثابت **c** constante) والزمن (linear trend) وعند درجة التباطؤ 0،نتائج الاستقرارية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم03:نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة	السلسلة الأصلية				أصبحت مستقرة بعد			
	مستقرة		غير مستقرة		الفرق الأول		الفرق الثاني	
	T^{cal}	T^{tab}	T^{cal}	T^{tab}	T^{cal}	T^{tab}	T^{cal}	T^{tab}
Y	6.411611	3.520787						
X1			2.272397	3.520787	6.029686	3.523623		
X2	5.291199	3.520787						
X3			2.700889	3.520787	6.515332	3.523623		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews 7

نتائج فحص اختبار ديكي فولر المطور الموجودة في الجدول أعلاه يبين أن:

-بالنظر إلى حالة" **سلسلة نمو الناتج المحلي الإجمالي** (Y)" فإننا نسجل أن إحصائية سيودنت المحسوبة T^{cal} تساوي 6.411611 وهي اكبر من قيمة سيودنت المجدولة T^{tab} تساوي 3.520787 عند مستوى معنوية 5% ، وهذا ما يعني أن نرفض الفرضية المعدومة $\mathbf{H_0}$, والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي سلسلة " **نمو الناتج المحلي الإجمالي** " سلسلة مستقرة (Stationary). وهي متكاملة من الدرجة $\mathbf{I(0)}0$

- بالنسبة لحالة سلسلة " **صادرات السلع والخدمات** (X1) فنلاحظ أن قيمة T^{cal} (ستيودنت المحسوبة) 2.272397 اقل من T^{tab} (ستيودنت الجدولية) 3.520787 إذا قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة و تعتبر سلسلة (X1)غير مستقرة .

بعد اعادة الاختبار ADF للفروق الأولى للمتغير صادرات السلع والخدمات التي يتم كتابتها في النماذج على الشكل ($X1D$) و في ظل نفس الفروض السابقة من فترة إبطاء =الصفر ووجود الثابت و الزمن.نسجل أن إحصائية ستيودنت المحسوبة (6.029686)و هي أكبر من قيمة ستيودنت الجدولية 3.523623عند مستوى معنوية 5% ، تعتبر السلة صادرات السلع والخدمات مستقرة بعد اخذ الفروق من الدرجة الأولى.

-حالة" **سلسلة صادرات المحروقات** (X2)" فإننا نسجل أن قيمة T^{cal} تساوي 5.291199 وهي اكبر من قيمة T^{tab}تساوي 3.520787 عند مستوى معنوية 5% ، وهذا ما يعني أن نرفض الفرضية المعدومة , $\mathbf{H_0}$ والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية

السلسلة) ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي سلسلة " **صادرات المحروقات** " سلسلة مستقرة (Stationnaire).

بالنسبة لحالة سلسلة " **الصادرات الصناعية** (X3) فنلاحظ أن قيمة T^{cale} 2.700889 اقل من T^{tab} (ستيودنت الجدولية) 3.520787 إذا قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة و تعتبر سلسلة (X3) غير مستقرة .بعد إعادة الاختبار ADF للفروق الأولى للمتغير الصادرات الصناعية التي يتم كتابتها في النماذج على الشكل (X3D).نسجل أن إحصائية ستيودنت المحسوبة تساوي (6.515332)و هي أكبر من قيمة ستيودنت الجدولية تساوي 3.523623عند مستوى معنوية 5% ،تعتبر السلة الصادرات الصناعية مستقرة بعد اخذ الفروق من الدرجة الأولى.

II. الارتباط الخطي

نستعمل هذا الاختبار لدراسة قوة العلاقة الخطية بين y , x ويقيس مدى تغير y حال زيادة قيمة x فهل y تزداد بزيادة x (ارتباط موجب) أو تنقص بزيادتها (ارتباط سالب) أو لا تتأثر بزيادة x (لا يوجد ارتباط). نتائج الارتباط موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم04: نتائج الارتباط الخطي بين المتغيرات الاقتصادية

	Y	Dx1	X2	Dx3
Y	1	-0.029331	-0.004225	-0.318001
Dx1	-0.29331	1		
X2	-0.004225		1	
Dx3	-0.318001			1

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام EViews 7

من جدول معامل الارتباط الخطي نلاحظ وجود علاقة ضعيفة وعكسية (سالبة) بين كل من الناتج المحلي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات حي تساوي 0.029331- وبين الناتج المحلي الإجمالي وصادرات المحروقات حيث هي تقترب من الصفر وكذلك وجود ارتباط ضعيف وسالب بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الصناعية. 1تمثل الارتباط الخطي بين المتغير ونفسه.

III. اختبار السببية « Granger Causality testes »

لمعرفة العلاقة بيم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات قمنا بإجراء اختبار السببية لجرانجر والنتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم05: نتائج اختبار سببية جرانجر بين المتغيرات الاقتصادية

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1970 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause DX1	40	0.46771	0.6303
DX1 does not Granger Cause Y		1.90107	0.1645
Y does not Granger Cause DX3	40	0.07735	0.9257
DX3 does not Granger Cause Y		0.14296	0.8673
Y does not Granger Cause X2	41	0.05769	0.9440
X2 does not Granger Cause Y		0.11290	0.8936

المصدر:من إعداد الباحثين باستخدامEViews

من الجدول نستنتج النتائج التالية :

1. السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتغير في صادرات السلع والخدمات

بما أن prob للفرضية الأولى يساوي 0.6303 و هي اكبر من 0.05 إذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تقول أن نمو الناتج المحلي لم يسبب في التغير في صادرات السلع والخدمات. و بما أن prob للفرضية الثانية يساوي 0.1645 و هي أكبر من 0.05 و عليه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن التغير ي صادرات السلع والخدمات أيضا لم يسبب النمو في الناتج الإجمالي المحلي. .

2. السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتغير في الصادرات الصناعية

بما أن prob للفرضية الأولى يساوي0.9257 و هي اكبر من 0.05 إذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تقول أن نمو الناتج المحلي لم يسبب في التغير في صادرات المحروقات.. و بما أن prob

للفرضية الثانية يساوي 0.8673 و هي أكبر من 0.05 و عليه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن التغير في صادرات المحروقات أيضا لم يسبب النمو في الناتج الإجمالي المحلي.

3. السببية بين الناتج المحلي والتغير في صادرات النفطية

بما أن prob للفرضية الأولى يساوي0.9440و هي اكبر من 0.05 إذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تقول أن نمو الناتج المحلي لم يسبب في التغير في صادرات المحروقات. و بما أن prob للفرضية الثانية يساوي 0.8936 و هي أكبر من 0.05 و عليه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن التغير في صادرات المحروقات أيضا لم يسبب النمو في الناتج الإجمالي المحلي.

4. العلاقة بين معدل نمو الصادرات الكلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

نتائج السببية جاءت مناقضة لطرح النظري لذا نحاول دراسة العلاقة بين معدل نمو الصادرات الكلية معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أ . دراسة استقرارية سلسلة معدل نمو الصادرات الكلية:

من اجل اختبار سكون هذه السلسلة الزمنية نستخدام اختبار ديكي فولر المطوّر Augmented Dickey-Fuller واختصاره ADF النتائج موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم 06:نتائج اختبار ديكي فولر المطور

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.563640	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

المصدر:من إعداد الباحثين باستخدام EViews 7

من الجدول قيمة إحصائية سيودنت المحسوبة T^{cal} تساوي **5.563640وهي** اكبر من قيمة سيودنت المجدولة T^{tab} تساوي 3.520787 عند مستوى معنوية 5% ، وهذا ما

يعني أن نرفض الفرضية المعدومة, $\mathbf{H_0}$والتي تقول وجود جذر الوحدة (عدم استقرارية السلسلة) ونقبل الفرضية البديلة$\mathbf{H_1}$ والتي تقول عدم وجود جذر الوحدة (استقرارية السلسلة) وبالتالي سلسلة " **نمو الصادرات الكلية** " سلسلة مستقرة (Stationary). وهي متكاملة من الدرجة $\mathbf{I(0)}0$

ب. الارتباط الخطي:

الجدول رقم 07:نتائج الارتباط الخطي بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات الكلية

	X	Y
X	1.000000	0.098301
Y	0.098301	1.000000

المصدر:من إعداد الباحثين باستخدام EViews 7

من جدول الارتباط الخطي وجود ارتباط خطي قوي وموجب بين معدل نمو الصادرات الكلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حي تساوي 0.098301.

ج. اختبار السببية « Granger Causality » test :

لمعرفة العلاقة بيم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو الصادرات الكلية قمنا بإجراء اختبار السببية لجرانجر والنتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم08:نتائج اختبار سببية جرانجر بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات الكلية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/28/13 Time: 00:45 Sample: 1970 2012 Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause X	41	0.16945	0.8448
X does not Granger Cause Y		1.37842	0.2650

المصدر:من إعداد الباحثين باستخدام EViews 7

بما أن prob للفرضية الأولى يساوي 0.8448 هي اكبر من 0.05 إذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تقول أن نمو الناتج المحلي لم يسبب في نمو في صادرات الكلية. و بما أن prob للفرضية الثانية يساوي 0.2650 و هي أكبر من 0.05 و عليه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن التغير في صادرات االكلية أيضا لم يسبب النمو في الناتج الإجمالي المحلي.

خاتمة الدراسة:

من خلال إجرائنا للدراسة القياسية لمعرفة مدى تأثير نمو الصادرات على النمو الاقتصادي، النتائج النهائية أثبتت عدم وجود سببية في الاتجاهين بين معدل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات وبين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الصناعية وبين معدل الناتج المحلي الإجمالي وصادرات المحروقات. وبين معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات الكلية وهذه النتائج مناقضة لمعظم الدراسات التي أكدت أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج القومي لكنها تتوافق مع دراسة **جينغ و مرشال (Jung and Marshall) التي** بينت أن نمو الناتج يؤدي إلى تدهور معدلات نمو الصادرات بسبب زيادة الطلب على الاستهلاك المحلي وأخيرا قد يترتب على زيادة الصادرات انخفاض الناتج القومي.

إن عدم وجود علاقة سببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات النفطية راجع بشكل أساسي لعدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية وعدم وجود سببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات غير نفطية من جهة أخرى وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية،.هذا ما يعني أن إستراتجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل.

قائمة المراجعّ:

1. دومنيك سلفادور، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

2. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الكر الاقتصادي ،دار الشروق، الطبعة الأولى ،1990،

3. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع وتحديات، مجلة الباحث ،عدد 2002/01

4. خالد بن جلول ،اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية 1970-2006،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد كمي ،جامعة معسكر،2009/2008،

5. محمود حسين وجدي، ،نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية ،دار الجامعات المصرية ،مصر ، 1973،.

6. عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية، قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد (27) 1426 هـ /2005 م، (www.drabid.net/paper2.pdf)

7. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد11،سنة 2012،.

8. إبراهيم بلقلة ، آليات تنويع وتنمية الصادرات الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،2009/2008،

9. مصطفى بن ساحة ،اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية ،جامعة غرداية ،2011/2010،